الأمم المتحدة

A/73/501–S/2018/973

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
5 November 2018

Original: Arabic

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

البنود ٣٨ و ٥٥ و ٧٤ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

رسالتان متطابقان مؤرختان ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات حكومتي، ولاحقاً لرسالتنا السابقة المؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (A/73/432-S/2018/911)، حول ما يسمى بانتخابات ”المجالس المحلية“ التي حاولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرضها على المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل اليوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

ازدادت الأوضاع في الجولان السوري المحتل تدهوراً نتيجة لقيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالاعتداء على المواطنين السوريين هناك، وذلك في إطار استمرار السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى ضم الجولان السوري المحتل، ومخالفة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، إضافة إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، واتفاقيات جنيف الخاصة بالأراضي الواقعة تحت سلطة الاحتلال.

وفي إطار تصديهم لفرض هذه الانتخابات عليهم من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية، نظم المواطنون السوريون في الجولان طيلة الأيام والأسابيع الماضية مسيرات احتجاجية رافضة لهذه الانتخابات. وقد بلغت احتجاجات هؤلاء المواطنين ذروتها اليوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ ضد محاولة قوات الاحتلال الإسرائيلي إجراء الانتخابات بالقوة، حيث قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحشد جنودها

121118 121118 18-18599 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

لقمع المسيرات الاحتجاجية، وأطلقت الغازات السامة على المتظاهرين في بلدة ''مجدل شمس''، مما أدى إلى حالات اختناق بين الأطفال والشيوخ والنساء أثناء تصديهم لقوات الاحتلال الإسرائيلية.

إن ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي هذه ترمي إلى إضفاء الشرعية على مؤسسات غير شرعية أصلاً تُمثل سلطة احتلال، وهي محاولة تهدف إلى تمرير مشاريعها التهويدية الاستيطانية، عنصرية الطابع، كما تهدف هذه الخطوة الإسرائيلية إلى شرعنة وتكريس الاحتلال وتطبيق ''القانون الإسرائيلي'' على الجولان السوري المحتل.

تعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد على أن الجولان العربي السوري المحتل جزء لا يتجزأ من أراضيها، وستعمل على إعادته إلى الوطن الأم عاجلاً أم آجلاً، بكافة السبل والوسائل المتاحة، كما تؤكد دعمها للمواطنين العرب السوريين في مقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي، ورفضهم لإجراء هذه الانتخابات غير الشرعية، وفي رفضهم لقرار ضم الجولان العربي السوري إلى دولة الاحتلال، ولكافة القرارات غير الشرعية التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وتود التأكيد على أنه من غير المقبول أن تستمر ''قوة قائمة بالاحتلال'' كـ ''إسرائيل'' في رفض وتجاهل كافة قرارات الأمم المتحدة التي تُطالب بضرورة إنهاء احتلالها للجولان العربي السوري، والتي اعتبرت أن جميع ما اتخذته من إجراءات لتغيير وضعه القانوني وطبيعته السكانية والجغرافية هي إجراءات لاغية وباطلة ولا أثر لها في القانون الدولي.

كما تؤكد الجمهورية العربية السورية حكومةً وشعباً على رفضها التام وإدانتها المطلقة لهذا الإجراء العدواني والتعسفي، وللاعتداءات التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي على المدنيين الأبرياء من أطفال ونساء وشيوخ في الجولان السوري المحتل، وتدعو كافة المنظمات الدولية، بما في ذلك مجلس الأمن، للتعبير بجلاء عن رفضها لهذه الانتهاكات الإسرائيلية الفاضحة للقوانين والشرائع الدولية وليثاق الأمم المتحدة ولاتفاقية جنيف الرابعة، ولقرارات مجلس الأمن الدولي وفي مقدمتها القرار ٤٩٧ (١٩٨١) الذي ينص على أن قرار ''إسرائيل'' بفرض قوانينها وسلطاتها وإداراتها على الجولان السوري المحتل يعتبر لاغياً وباطلاً وليس له أثر أو فعالية قانونية على الصعيد الدولي.

وتود الجمهورية العربية السورية التأكيد أيضاً على أن هذه الإجراءات الإسرائيلية العدوانية والاستفزازية ستؤدي إلى مزيد من التوتر والتصعيد للأوضاع القائمة في الجولان المحتل والمنطقة، ولهذا فهي تطالب مجلس الأمن الدولي بالتحرك العاجل لحفظ الأمن والسلم الدوليين من خلال إدانة هذه الاعتداءات الإسرائيلية على المواطنين السوريين في الجولان المحتل وإلزام ''إسرائيل'' باحترام قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ذات الصلة، ووقف سياساتها الاستيطانية غير القانونية، وإجراءاتها القمعية بحق أهلنا في الجولان السوري المحتل، ووقف كافة أشكال دعمها المادي والمعنوي للعصابات الإرهابية المسلحة في سورية، والتوقف عن سياسة ازدراء الشرعية الدولية والمجتمع الدولي.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٨ و ٥٥ و ٧٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**
السفير
المندوب الدائم